الأمم المتحدة

A/ES-10/672–S/2015/81

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
2 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
الدورة السبعون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

بينما لا يزال مجلس الأمن مهمشا فيما يخص الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، تواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، استغلال تقاعس المجتمع الدولي بالمضي في سياساتها وممارساتها غير القانونية في ظل الإفلات من العقاب. وعلى وجه الخصوص، تواصل الحكومة الإسرائيلية حملتها الاستيطانية الماكرة في الأرض الفلسطينية التي احتلتها عن طريق الحرب وبصورة غير مشروعة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، فضلا عن القانون الجنائي الدولي على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ولا يوجد فرق بين فترات المضي في عملية السلام وفترات الاضطرابات والنزاعات، فإسرائيل لم تكف قط عن أنشطتها الاستيطانية في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وسعت كل حكومة إسرائيلية بنشاط، قولا وفعلا، إلى تنفيذ هذه الحملة الاستيطانية غير المشروعة، فعملت بذلك علنا على ترسيخ الاحتلال بكل الطرق الممكنة. وقد اتخذت آخر خطوة من هذا القبيل يوم الجمعة، ٣٠ كانون الثاني/يناير، عندما تبيَّن أن السلطة القائمة بالاحتلال قررت المضي قدما ببناء ما لا يقل عن ٤٥٠ وحدة استيطانية جديدة في مختلف المناطق في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

050215 040215 15-01331 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وعلى الرغم من الإدانة الواسعة لإسرائيل ومن الدعوات الموجهة إليها للتوقف عن تلك الأنشطة، فإنها لا تزال تقوم بمصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وبناء وتوسيع مستوطناتها الاستعمارية التي نقلت إليها مئات الآلاف من المستوطنين الإسرائيليين، وبناء جدار ضخم ومن ثم تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية، ونقل آلاف المدنيين الفلسطينيين قسرا، وتخطيط وبناء هياكل أساسية أخرى لخدمة المستوطنات غير القانونية، بما في ذلك الطرق المعزولة المخصصة للإسرائيليين فقط. وكانت محصلة ذلك أن هذه الحملة غير المشروعة والمدمرة لم تثر شكوكا خطيرة فقط فيما يخص آفاق الحل القائم على وجود دولتين، بل إنها أعطت أيضا مزيدا من مقومات الاستمرارية لحتمية الوصول إلى نتيجة الدولة الواحدة.

وبالإشارة إلى العديد من قرارات مجلس الأمن التي تناولت هذه الجريمة بشكل مباشر، بما فيها القرارات ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠)، فإن فشل المجلس في الفترة المعاصرة في أن يبعث رسالة قوية إلى إسرائيل مفادها أن الأنشطة الاستيطانية لا يمكن التسامح معها وأنها ستتعرض للمساءلة عن هذه الانتهاكات أدى بلا شك إلى تشجيع إسرائيل على مواصلة جرائمها دون أن تخشى عواقب ذلك.

وقد آن الأوان لوقف هذا الإفلات من العقاب. كما آن الأوان لكي يتصرف المجتمع الدولي بطريقة تتفق مع موقفه الواضح بشأن هذا الصراع، لا سيما أنشطة الاستيطان الإسرائيلية. ويجب اتخاذ إجراءات لدعم أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، فضلا عن الفتوى الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية. ويجب على المجلس أن يكون في طليعة هذا الجهد، وأن يتصرف بما يتفق مع واجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة للمساهمة في التسوية السلمية لهذا الصراع، الذي لا يزال يشكل مصدرا قويا لانعدام الاستقرار والتوتر والعنف، وتهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وفي الوقت نفسه، لا بد لي أن ألفت انتباهكم إلى استمرار قتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين من قِبل السلطة القائمة بالاحتلال. وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية شن غارات وهجمات عسكرية عنيفة على المدنيين العزل الذين لا حول لهم ولا قوة، وإطلاق النار على الصيادين الفلسطينيين قبالة ساحل قطاع غزة، وهو ما يعرض الأرواح للخطر ويتسبب مرارا في القتل والجرح. كما أن المتطرفين من المستوطنين الإسرائيليين لا يزالون يروعون الشعب الفلسطيني، حيث يرتكبون يوميا أعمال العنف والتدمير والتخويف، وكثيرا ما يتسببون في سقوط ضحايا من المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

وكان آخر ضحية لهذه الوحشية شاب فلسطيني يدعى أحمد النجار، وعمره ١٩ سنة، حيث أُطلق عليه الرصاص وقُتل على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية يوم السبت، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، في قرية بورين قرب مدينة نابلس. وفي يوم الأحد، أصيب بجروح رجل يبلغ من العمر ٢٨ سنة كان يعمل مصورا لفائدة جماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية ”بتسيلم“، بعد أن دهسه أحد المستوطنين الإسرائيليين في الخليل. وتلا ذلك هجوم متعمد من جانب مستوطن إسرائيلي آخر اليوم، ٢ شباط/فبراير، حيث صدم مركبة مملوكة لأجهزة الأمن الفلسطينية، مما أدى إلى إصابة سبعة ضباط.

واليوم أيضا، أطلق مستوطن إسرائيلي النار على طفل فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ سنة، ويدعى محمد يوسف برقان، وأصابه بجراح بينما كان يرعى قطيعه من الأغنام في حي السلوان في القدس الشرقية المحتلة، الذي شهد زيادة في وتيرة وشراسة الهجمات التي يشنها المستوطنون المتطرفون. وفي الواقع، فإن غياب المساءلة، لا سيما في أعقاب اختطاف محمد أبو خضير البالغ من العمر ١٦ سنة وقتله وحرقه حيّاً في حزيران/يونيه ٢٠١٤، حيث لم يحاكم أي شخص بسبب ذلك، قد جرَّأ المستوطنين الإسرائيليين على التمادي في أفعالهم إلى درجة أنهم حاولوا اختطاف أطفال فلسطينيين لم يتجاوزوا السابعة من العمر في القدس الشرقية المحتلة.

ومن الواضح أن هذه الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية ستستمر وتتصاعد في غياب بذل أي جهد حقيقي من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بهدف مساءلة إسرائيل وحملها على الامتثال للقانون الدولي. ويجب أن تخضع إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للمعايير ذاتها التي تسري على سائر الدول، ولا يمكن الاستمرار في إعفائها من التزاماتها القانونية. وعلاوة على ذلك، لن تؤدي الدعوة إلى مفاوضات السلام في غياب معالجة الظروف الراهنة إلا إلى استمرار فشل المفاوضات، كما هو الحال منذ أكثر من عقدين من الزمن. فأي محاولة لاستئناف المفاوضات يجب أن تقترن باحترام القانون، وقد آن الأوان لكي يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لكفالة الأمرين معاً، كجزء لا يتجزأ من مسؤوليته تجاه هذا الصراع والهدف القائم منذ أمد بعيد والمتمثل في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل البالغ عددها ٥٣٥ رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل دولة فلسطين. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (A/ES-10/671-S/2015/68) تشكل سجلا أساسيا للجرائم

التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على هذه الجرائم وتقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير والمراقب الدائم لدولة فلسطين
لدى الأمم المتحدة